المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

تحليل سياسات

الآثار الجيوسياسيّة لاكتشافات الغاز الإسرائيليّة في شرق المتوسّط

وحدة تحليل السياسات في المركز | سبتمبر ٢٠١٢

الآثار الجيوسياسيّة لاكتشافات الغاز الإسرائيليّة في شرق المتوسّط

سلسلة: تحليل السياسات

وحدة تحليل السياسات في المركز | سبتمبر ٢٠١٢

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٢

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: ٨٢٦ – منطقة ٦٦
الدفنة
ص. ب: ١٠٢٧٧
الدّوحة، قطر
هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ ٩٧٤+ | فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ ٩٧٤+
www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدّمة: ١

I. مشهد الطّاقة الإقليميّ: ٤

١. إسرائيل ٤

٢. سورية ١٣

٣ لبنان: ١٧

٤. مصر: ١٧

٥. الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة: ٢٠

II. التّداعيات الإقليميّة لاكتشافات الغاز الإسرائيليّة: ٢١

١. آثار اكتشاف الغاز في إسرائيل ٢٢

٢. الخلاف اللبنانيّ – الإسرائيليّ على الحدود البحريّة ٢٥

٣. الخلاف التركيّ – القبرصيّ ٢٧

٤. البعد الأميركيّ الأطلسي ٣١

٥. البعد الروسيّ ٣٤

الخلاصة: ٣٦

مقدّمة:

"تعدّ إسرائيل، بحسب الكتاب المقدّس، أرض الحليب والعسل، أمّا في العصر الحديث، فهي أرض الحليب والعسل والغاز الطبيعيّ بعد الاكتشافات الأخيرة للغاز في سواحلها"[١]، بهذه الجملة افتتحت مجلّة "مستثمر النفط والغاز" Oil & Gas Investor عددها الخاصّ عن النشاطات النفطية لشركة نوبل الأميركيّة للطّاقة في إسرائيل بعد الاكتشافات الأخيرة التي حقّقتها قبالة الساحل الفلسطينيّ في عرض البحر الأبيض المتوسّط خلال عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠.

في السّياق نفسه، أعلنت دائرة المسح الجيولوجيّ الأميركيّة في نيسان / أبريل عام ٢٠١٠، أنّ الحوض الشرقيّ للبحر الأبيض المتوسّط يحتوي على احتياطيّ متوسّط غير مكتشف[٢] يقدَّر بنحو ١,٧ مليار برميل من النّفط القابل للاستخراج تقنيًّا، مع أقصى احتمال قد يصل إلى ٣,٧ مليار برميل من النّفط القابل للاستخراج تقنيًّا. ويشمل الحوض الشرقيّ للبحر الأبيض المتوسّط الشريط البرّي لسواحل سورية ولبنان وفلسطين –التاريخيّة– والمياه الإقليميّة لهذه الدول إلى غاية

---

[1] "Israel", *Oil and Gas Investor* magazine, Nov. 2009, p. 40, retrieved from:

http://www.nobleenergyinc.com/_filelib/FileCabinet/PDFs/MISC/FINAL_Israel_article_O&G_Investor_Magazine.pdf?FileName=FINAL_Israel_article_O%26G_Investor_Magazine.pdf

[٢] بحسب تعريف "دليل جمعية مهندسي النفط للمستخدم غير المتخصّص" فإنّ الاحتياطي غير المكتشف عبارة عن الكميّات المحتملة من الثروة النفطية (نفط أو غاز)، في تاريخ معيّن، القابلة للاستخراج على أساس أدلّة غير مباشرة والتي لم يتمّ التنقيب عنها بعد [...] الانتقال من الاحتياطيّ غير المكتشف إلى الاحتياطيّ المكتشف ثمّ إلى الاحتياطيّ المؤكّد يتطلّب اكتشاف وتنقيب المخزون النفطي وتقييم الكميّات القابلة للإنتاج تقنيًّا واقتصاديًّا في إطار مشاريع ملائمة لتطوير وإنتاج المخزون. المصدر:

"SPE Petroleum Resources Management System Guide for Non-Technical Users", SPE, p.3, retrieved from: http://www.spe.org/industry/docs/PRMS_guide_non_tech.pdf

المياه القبرصيّة (انظر الخريطة رقم ١). أمّا فيما يخصّ الغاز في هذا الحوض، فقد أشار تقرير دائرة المسح الجيولوجيّ الأميركيّة إلى أنّ الاحتياطي المتوسّط القابل للاستخراج تقنيًّا هو ١٢٢ ترليون قدم مكعّب من الغاز، وقد يصل –في أقصى تقدير– إلى ٢٢٧ ترليون قدم مكعّب من الغاز القابل للاستخراج تقنيًّا[٣]. وبحسب استنتاجات لجنة شيشينسكي التي أسّستها وزارة الماليّة في إسرائيل في نيسان / أبريل عام ٢٠١٠ لدراسة السياسة الماليّة فيما يتعلّق بموارد النّفط والغاز في إسرائيل، فإنّ ثلثي هذا الاحتياطيّ موجود في المياه الإقليميّة للسّاحل الإسرائيليّ، أي ما يعادل –في المتوسّط– ٨١ ترليون قدم مكعّب من الغاز القابل للاستخراج تقنيًّا[٤].

[3] US Geological Survey, "Assessment of Undiscovered Oil and Gas Resources of the Levant Basin Province, Eastern Mediterranean", Fact Sheet, no. 3014, March 2010, p. 3, retrieved from: http://pubs.usgs.gov/fs/2010/3014/pdf/FS10-3014.pdf

[4] Ministry of Finance, State of Israel, "Conclusions of the Committee for the Examination of the Fiscal Policy with Respect to Oil and Gas Resources in Israel", January 2010, p. 17, retrieved from: http://www.financeisrael.mof.gov.il/FinanceIsrael/Docs/En/publications/02_Full_Report_Nonincluding_Appendixes.pdf

خريطة رقم ١: الحدود الجيولوجيّة للحوض الشرقيّ للبحر الأبيض المتوسّط

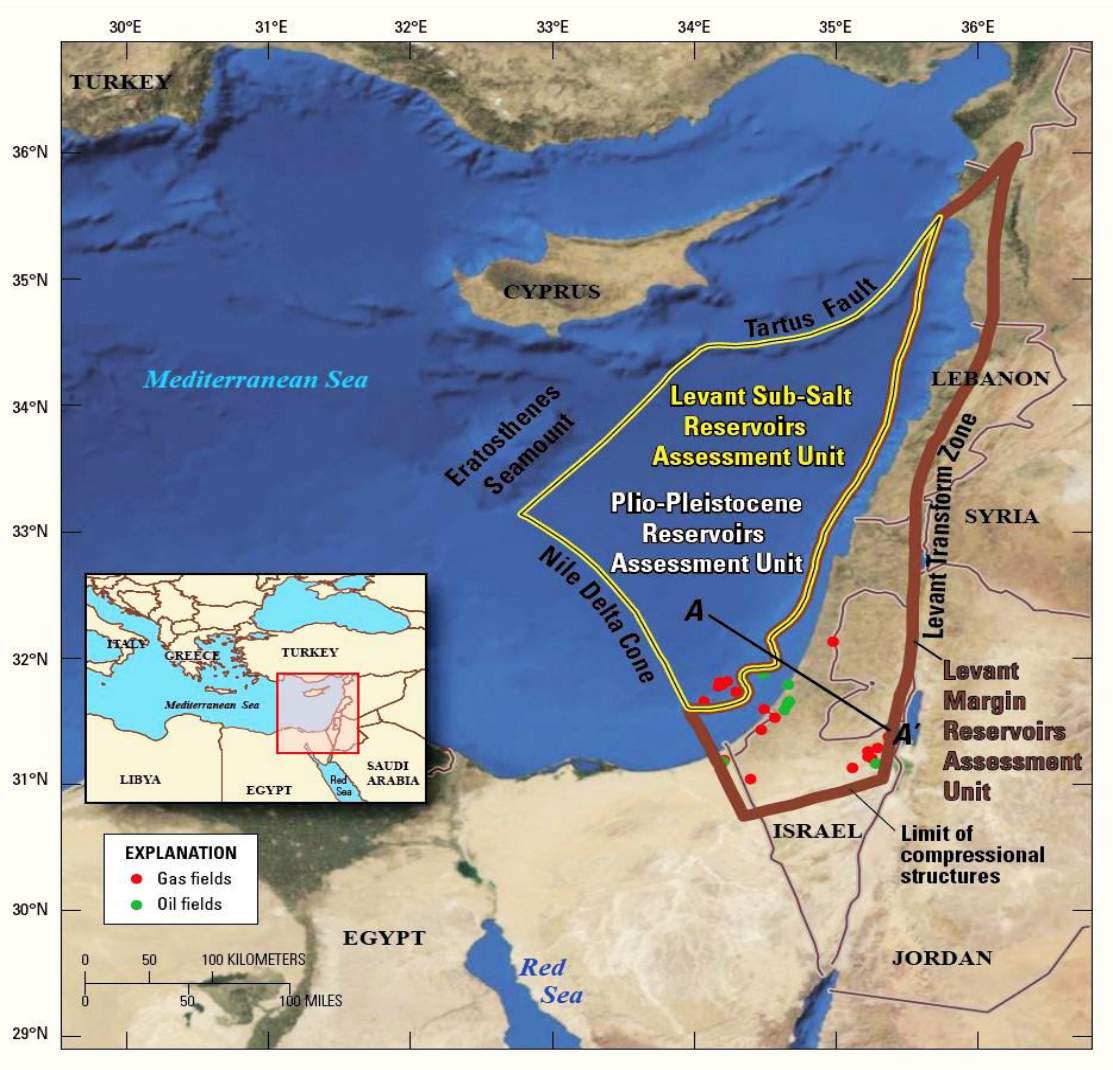

المصدر: دائرة المسح الجيولوجي الأميركيّة، ٢٠١٠

US Geological Survey, "Assessment of Undiscovered Oil and Gas Resources of the Levant Basin Province, Eastern Mediterranean", Fact Sheet, no. 3014, March 2010, p. 1, retrieved from: http://pubs.usgs.gov/fs/2010/3014/pdf/FS10-3014.pdf

بدأت اكتشافات الغاز الأخيرة في الحوض الشرقيّ للبحر الأبيض المتوسّط تلفت انتباه المهتمّين بصناعة الطّاقة والنّخب السياسيّة الإقليميّة نظرًا للتداعيات الإستراتيجيّة المحتملة على منطقة الشرق الأوسط، علاوةً على اهتمام الدّول الكبرى في العالم بها. هذه الورقة، محاولة لتحليل الآثار الجيوسياسيّة المحتملة على منطقة شرق المتوسّط بعد الاكتشافات الأخيرة للغاز التي

أنجزتها إسرائيل في الساحل الفلسطينيّ المحتلّ منذ عام ١٩٤٨ وعلاقتها بالتطوّرات السياسيّة في المنطقة.

I. مشهد الطّاقة الإقليميّ:

في هذا الجزء من الورقة، وقبل أن ننطلق في دراسة التّداعيات الجيوسياسيّة المحتملة على منطقة شرق المتوسّط بعد الاكتشافات الأخيرة للغاز في الساحل الفلسطينيّ، نقدّم عرضًا مختصرًا لمشهد الطاقة في الدول ذات الصّلة بهذه الاكتشافات، مع التّذكير أنّ هذه الورقة تهتمّ بالحالة الإسرائيليّة خاصّةً.

١. إسرائيل

لقد بدأت نشاطات التنقيب عن النّفط والغاز في فلسطين التاريخيّة في سنة ١٩٤٧ –قبل قيام دولة إسرائيل– بمساعدة شركة تطوير النفط الفلسطينيّة المتفرّعة من شركة نفط العراق، وتوقّفت بسبب الحرب العربيّة الإسرائيليّة الأولى ما بين عامي ١٩٤٨ و١٩٤٩. واستأنفت شركة نفط إسرائيل "نافطا" عمليّات التّنقيب سنة ١٩٥٥[٥]. وأنجزت إسرائيل عدّة عمليّات تنقيب عن النّفط والغاز في الستينيّات والسبعينيّات من القرن الماضي في فلسطين التاريخيّة بما فيها الضفّة الغربيّة، من دون التوصّل إلى اكتشاف احتياطيات كبيرة حجمًا أو ذات وزن اقتصاديًّا. وفي غضون عقدٍ من الزّمان، بين سنوات ١٩٩٩ و٢٠١٠، انتقلت إسرائيل من موقع الدولة الفقيرة طاقويًّا إلى موقع الدولة التي تتطلّع إلى تصدير الغاز للأسواق العالميّة بعد سلسلةٍ من

[٥] وليد خدّوري، "اكتشافات الغاز الإسرائيليّة: التوقّعات والعقبات"، **مجلّة الدراسات الفلسطينيّة**، العدد ٨٢ (ربيع ٢٠١٠)، ص ٦٥.

الاكتشافات المهمّة لاحتياطيات الغاز قبالة السّواحل الفلسطينيّة الشماليّة والجنوبيّة في البحر الأبيض المتوسّط. وبدأت هذه الاكتشافات بحقلي "نوح" (Noa) و"ماري – ب" (Mari – B)، قرب شواطئ عسقلان في شهر آذار / مارس سنة 1999، ثم حقل تامار في كانون الثّاني / يناير عام ٢٠٠٩، وأخيرًا اكتشاف حقل "لفياتان" في حزيران / يونيو عام ٢٠١٠ (Leviathan)، وكلاهما قرب سواحل حيفا. يُعدّ حقل "لفياتان" أهمّ اكتشافٍ للغاز حقّقته إسرائيل، كما أنّه الأهمّ في العالم في سنة ٢٠١٠، إذ يصل الاحتياطيّ المتوسّط المؤكّد لهذا الحقل إلى ١٧ ترليون قدم مكعّب. وحريّ بنا أن نذكر أنّ هذه الأرقام أوليّة، وهي قابلة للارتفاع مع تقدّم عمليّة التّقييم والتّطوير الجارية الآن، والتي بدأت بالفعل وسوف تمتدّ على مدى عقدٍ كامل (يبيّن الجدول رقم ١ أهمّ الاكتشافات التي تمّت في إسرائيل خلال العقد الأخير مع الاحتياطيّ المؤكّد لكلّ حقل).

جدول رقم ١: أهمّ حقول الغاز التي اكتُشفت في إسرائيل ما بين ١٩٩٩ و٢٠١٠

اسم الحقل	نوح وماري – ب	تامار	دالِت	لفياتان Leviathan
حجمه	١,٢ ترليون قدم مكعّب / أي ما يعادل ٣٦ مليار متر مكعّب	٩ ترليون قدم مكعّب / ٢٥٠ مليار متر مكعّب	٠,٥ ترليون قدم مكعّب / ١٥ مليار متر مكعّب	١٧ ترليون قدم مكعّب / ٤٥٣ مليار متر مكعّب
سنة اكتشافه	1999	كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩	نيسان / أبريل ٢٠٠٩	حزيران / يونيو ٢٠١٠
سنة دخول الإنتاج	2004	نيسان / أبريل ٢٠١٣	غير معروف حاليًّا	٢٠١٦
الشّركات المستغلّة	ديليك للطاقة ونوبل للطاقة.	ديليك للطاقة ونوبل للطاقة ودورغاز للتنقيب وإسرامكو.	ديليك للطاقة وإسرامكو ودور غاز للتنقيب.	نوبل للطاقة وديليك للطاقة وراسيو للتنقيب.

المصدر: أُعدّ الجدول بناءً على أرقام:

Brenda Shaffer, "Israel – New natural Gas Producer in the Mediterranean", *Energy Policy,* Vol. 39, no. 9 (Sep. 2011), pp. 5379–5387.

بعد الاكتشافات التي أنجزت في الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠١٠، وصل الاحتياطيّ المؤكّد من الغاز الطبيعيّ لدى إسرائيل إلى ٢٧,٧ ترليون قدم مكعّب من الغاز. ويكفي هذا الاحتياطي عند

استغلاله لتلبية حاجيات السوق الإسرائيليّة من الغاز والاستغناء عن الغاز المصريّ (يمثّل الغاز المستورد من مصر ٤٠% من الغاز المستهلك في إسرائيل[٦]) لعقودٍ قادمة. يُعدّ هذا الرّقم الأوّلي للاحتياطيّ المؤكّد من الغاز، والقابل للارتفاع، رقمًا مهمًّا مقارنةً بحجم إسرائيل الجغرافيّ والاقتصاديّ. ويمثّل نحو ٠,٤% من احتياطيّ الغاز العالميّ المؤكد، كما هو مبيّن في الجدول رقم ٢ أدناه الذي يقارن الاحتياطيّ المؤكّد الإسرائيليّ مع احتياطيّ الغاز المؤكّد في أهمّ الدّول المصدّرة للغاز في المنطقة وفي العالم. ويظهر هذا الجدول أنّ الاحتياطيّ المؤكّد من الغاز لدى إسرائيل (٠,٤% من الاحتياطيّ العالميّ) قريب من الاحتياطيّ المؤكّد من الغاز لدى أذربيجان (٠,٦% من الاحتياطيّ العالميّ) وهي دولة مصدّرة للغاز على الرّغم من الاستهلاك المحلّي العالي، والذي يقدَّر بـ ٣٥٠ مليار قدم مكعّب (أي ما يعادل ١٢,٥ مليار متر مكعّب)[٧] في عام ٢٠١٠، مقارنةً بإسرائيل التي وصل فيها الاستهلاك المحلّي للغاز إلى ١٤٨,٤ ترليون قدم مكعّب (أي ما يعادل ٥,٣ مليار متر مكعّب) في العام نفسه[٨]. ومن المتوقّع أن لا يتجاوز الاستهلاك الداخلي من الغاز في إسرائيل ٥٦٠ مليار قدم مكعّب (أي ما يعادل ٢٠ مليار متر مكعّب) في عام ٢٠٤٠ بحسب الهيئة الإسرائيليّة للغاز[٩]. ولابدّ أن نذكّر، مرّةً أخرى، أنّ هذه

---

[6] Ministry of Finance, State of Israel, "Conclusions of the Committee for the Examination...", p. 145.

[7] Azerbaijan – Country Analysis Brief, Energy Information Administration, Department of Energy, US Government,

http://www.eia.gov/countries/cab.cfm?fips=AJ

يمثّل الاستهلاك المحلّي من الغاز نحو ٦٠% من الإنتاج الإجمالي من الغاز في أذربيجان الذي وصل إلى ٥٨٩ مليار قدم مكعّب من الغاز (أي ما يعادل ٢١ مليار متر مكعّب) بحسب أرقام عام ٢٠١٠.

[8] Brenda Shaffer, "Israel – New Natural Gas Producer in the Mediterranean", *Energy Policy,* Vol. 39, no. 9 (Sep. 2011), p. 5381.

يمكن الاطّلاع عليه في: http://poli.haifa.ac.il/~bshaffer/Shaffer_Israel_naturalgas.pdf

[9] Ibid., p. 5383.

الأرقام هي أرقام أوّلية وهي قابلة للارتفاع لأنّ عمليّات التّقييم لِما اكتُشف لم تنته بعد، وعمليّات الاستكشاف ما زالت مستمرّة في عدّة مواقعَ على طول السّاحل الفلسطينيّ.

جدول رقم ٢: مقارنة للاحتياطيّ المؤكّد الإسرائيليّ من الغاز مع الاحتياطيّ المؤكّد لأهمّ الدّول المصدّرة للغاز بحسب أرقام عام ٢٠١١

الدولة	الاحتياطي المؤكّد من الغاز	نسبة الاحتياطي المؤكّد من المجموع
روسيا	١٥٧٥ تق٣* / ٤٤,٦ تم٣**	%٢١,٤
إيران	١١٦٨ تق٣ / ٣٣,١ تم٣	%١٥,٩
قطر	٨٨٤,٥ تق٣ / ٢٥ تم٣	%١٢
تركمنستان	٨٥٨,٨ تق٣ / ٢٤,٣ تم٣	%١١,٧
نيجيريا	١٨٠,٥ تق٣ / ٥,١ تم٣	%٢,٥
الجزائر	١٥٩,١ تق٣ / ٤,٥ تم٣	%٢,٢
مصر	٧٧,٣ تق٣ / ٢,٢ تم٢	%١,١
النّرويج	٧٣,١ تق٣ / ٢,١ تم٣	%١
أذربيجان	٤٤,٩ تق٣ / ١,٣ تم٣	%٠,٦
إسرائيل	٢٧,٧ تق٣ / ٠,٤٤ تم٣	%٠,٤
الإجماليّ العالميّ	٧٣٦٠ تق٣ / ٢٠٨,٤ تم٣	%١٠٠

* تق٣: ترليون قدم مكعّب. ** تم٣: ترليون متر مكعّب.

المصدر: من إعداد وحدة تحليل السياسات في المركز استنادًا إلى العرض الإحصائيّ السنويّ لشركة BP لسنة ٢٠١٢ باستثناء الأرقام المتعلقة بإسرائيل غير الموجودة لغاية الآن في إحصائيّات BP.

"BP Statistical Review of World Energy", BP, June 2012, retrieved from: //www.bp.com/assets/bp_internet/globalbp/globalbp_uk_english/reports_and_publications/statistical_energy_review_2011/STAGING/local_assets/pdf/statistical_review_of_world_energy_full_report_2012.pdf

- الأرقام الخاصّة بإسرائيل مستمدّة من مصادرَ أخرى مذكورة في سياق هذه الورقة.

بناءً على هذه المعطيات، فإنّ سيناريو تحوّل إسرائيل إلى دولةٍ مصدّرة للغاز للأسواق العالميّة هو سيناريو واقعيّ. وتتعزّز احتماليّته بالنظر إلى تصريحات رؤساء شركات النّفط العالميّة التي تشارك مع إسرائيل في استكشاف حقول الغاز واستغلالها، وتصريحات النّخبة السياسيّة

الإسرائيليّة التي تشجّع هذا التوجّه وبدأت تتحرّك إقليميًّا في اتّجاه قبرص واليونان من أجل دراسة إمكانيّة تصدير مشترك للغاز من خلال محطّاتٍ لتسييل الغاز أو أنابيب تربط حقول الإنتاج الإسرائيليّة والقبرصيّة واليونانيّة لتسويق الغاز في الأسواق الأوروبيّة[١٠]. وفي هذا الإطار، يعبّر تقرير شيشينسكي عن هذا التوجّه بالعبارة التالية: "... فإنّ اكتشافات الغاز على نطاقٍ واسع، سوف تسمح أيضًا بتصدير الغاز الإسرائيليّ إلى دولٍ أخرى، سواء عن طريق تسييل الغاز أو من خلال وضع خطوط الأنابيب الملائمة.

بموازاة اكتشافات إسرائيل الأخيرة للغاز في الساحل الفلسطينيّ، اكتشفت شركة نوبل الأميركيّة التي تنشط في إسرائيل كذلك مخزونًا مشتركًا مهمًّا من الغاز، بين المياه الإقليميّة القبرصيّة والمياه الإقليميّة الإسرائيليّة (حقل أفروديت Aphrodite). كما أنّ نتائج مسحٍ زلزاليّ على طول سواحل جزيرة كريت في اليونان تدلّ على وجود مخزون معتبر من الغاز. نتج عن هذه الاكتشافات المتزامنة على سواحل هذه الدّول الثلاث مشاورات وتقارب على مستوى رسميّ وعلى مستوى شركات الطاقة المحلّية والعالميّة، من أجل دراسة وتقييم الجدوى الاقتصادية لتصدير الغاز الذي اكتشف والذي قد يُكتشف في المستقبل بناءً على المؤشّرات الإيجابيّة المتوفّرة حاليًّا، والتي أفرزتها العمليّات الأوليّة للاستكشاف في الدّول الثلاث. وقد تفرض اعتبارات اقتصاديّة وأمنيّة على إسرائيل وقبرص واليونان الشّراكة (التنسيق) لتصدير الغاز إلى الأسواق العالمية، خاصّةً في حال اكتشاف مخزون مهمّ من الغاز في قبرص واليونان. فمن الناحية الاقتصاديّة، ستسمح هذه الشّراكة بتخفيض تكلفة بناء القاعدة التحتيّة الضروريّة من أجل إنتاج الغاز وتصديره، وتعزّز الجدوى الاقتصاديّة للمشاريع المستقبليّة. وتصبح هذه الجدوى الاقتصادية للاستغلال المشترك أكثر وضوحًا بالنظر إلى رغبة الأسواق الأوروبيّة المتعطّشة لمصادرَ جديدة للغاز في توفير مصادر جديدة لاستيراد الغاز إضافةً إلى المصادر الحالية الروسيّ والنرويجيّ والشمال الأفريقيّ (الجزائر وليبيا)، خاصّةً بعد سلسلة الانقطاعات النّاجمة عن الخلاف الروسيّ

---

١٠ Ibid. p. 5386.

الأوكرانيّ بشأن رسوم المرور، والثورة الليبيّة التي أدّت إلى توقّف الإنتاج في الحقول الليبيّة لعدّة شهور. وعلى الصّعيد الأمنيّ، تتطلّع كلٌّ من قبرص واليونان إلى تنسيقٍ أمنيّ مع إسرائيل من أجل حماية منشآت الغاز في البحر، وهو ما تبرزه هذه الورقة لاحقًا.

أوّل الخيارات التي تجري مناقشتها بين إسرائيل وقبرص واليونان للاستغلال المشترك لثروة الغاز الحاليّة والمرتقبة هو خيار بناء شبكة من الأنابيب تحت البحر بين هذه الدّول لتصدير الغاز إلى أوروبا، إذا كانت هناك جدوى اقتصاديّة لهذا الخيار. ويتمثّل الخيار الثاني في بناء محطّات مشتركة لتسييل الغاز على أراضي إحدى الدّول الثّلاث. وفيما يخصّ بناء شبكة من أنابيب الغاز(انظر الخريطة رقم ٢)، فإنّ السّبب الرئيس الذي يدعم هذا الطّرح هو استحالة المرور بالأراضي اللبنانيّة والسوريّة والتركيّة من أجل تصدير الغاز الإسرائيليّ في ظلّ الصّراع العربيّ الإسرائيليّ والخلاف التركيّ القبرصيّ. ولكن تنفيذ هذه الفكرة على أرض الواقع يحتاج إلى شراكة ضروريّة مع الاتّحاد الأوروبيّ من أجل ضمان التّمويل والطّلب على الغاز. وفي ضوء الظّروف الاقتصاديّة الرّاهنة، من الصّعب تحديد موقف أوروبا من هذا الاقتراح الذي يحتاج إلى استثماراتٍ هائلة على مدى نحو ١٥ سنة قبل أن يرى النّور. هناك، بالفعل، عددٌ من العقبات التي تقف في طريق بناء هذه الشّبكة من الأنابيب، على المدى المتوسّط، والتي نستطيع أن نلخّصها في النّقاط التالية كما جاءت في ورقة الدكتورة برندا شافير (Brenda Shaffer) من جامعة حيفا[١١]:

١. لم تتّخذ إسرائيل بعد قرارًا رسميًّا من أجل تصدير الغاز، فهي ما زالت في مرحلة الاستكشاف وتقييم الاحتياطيّ المؤكّد، وإن كانت هناك دلالات قويّة على وجود مخزون مهمّ من الغاز سوف يسمح لإسرائيل بتصدير الغاز.
٢. تزامنت هذه الاكتشافات مع اكتفاء الأسواق العالميّة من الغاز وخاصّةً السوق الأوروبيّة، بما فيها سوق الغاز المسال، إضافةً إلى القفزة التكنولوجيّة التي حقّقها عددٌ من شركات

[11] Ibid. p. 5386.

الطّاقة لاستخراج الغاز الصّخري وإنتاجه في الولايات المتّحدة الأميركيّة، والذي سمح لها بأن تحقّق اكتفاءً ذاتيًّا في الغاز، وقد تصبح دولة مصدّرةً للغاز على المدى القصير. خلال العقدين الماضيين، نمَت إمدادات الغاز بمعدّلٍ أسرع من معدّل الطّلب ممّا أدّى إلى انخفاضٍ في أسعار الغاز بنسبٍ متفاوتة من منطقةٍ إلى أخرى.

٣. لن يسمح الوضع الماليّ الحاليّ للاتّحاد الأوروبيّ، وعلى المدى المتوسّط، بالاستثمار في مشروع بناء شبكة من الأنابيب يربط حقول الغاز الإسرائيليّة والقبرصيّة واليونانيّة بالأسواق الأوروبيّة.

٤. يفضّل عددٌ من الدّول الأوروبيّة عقود استيرادٍ مباشرة للغاز لا تمرّ بدولٍ أخرى حتّى لا تكون تحت رحمة دول العبور.

٥. تفتقر اليونان، وتركيا كذلك، للبنية التحتيّة اللازمة من أجل تصدير كميّات إضافيّة من الغاز، وهو ما يتطلّب استثمارات إضافيّة لتطوير هذه البنية التحتيّة وتكلفة إضافيّة لا يتحمّلها الاقتصاد الأوروبيّ في الوقت الرّاهن.

خريطة رقم ٢: المسار المقترح لشبكة أنابيب الغاز من السّواحل الفلسطينيّة إلى السّواحل الإيطاليّة

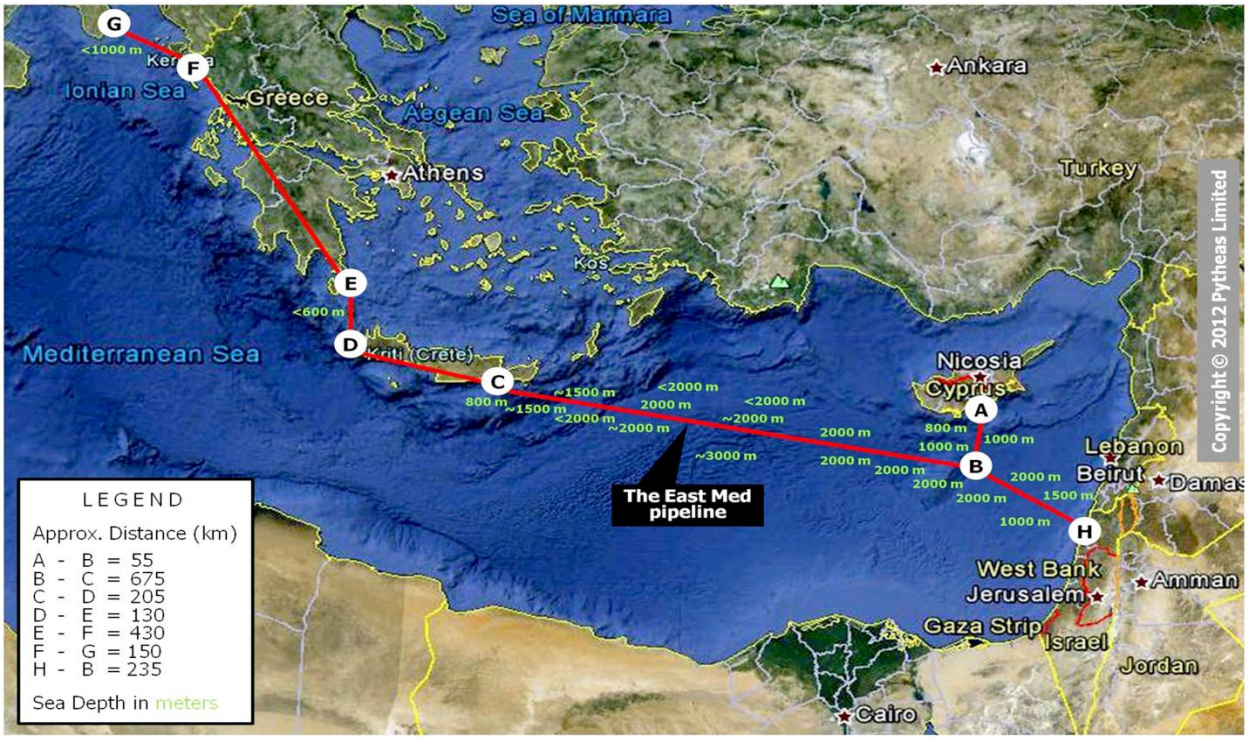

المصدر:

Harris A. Samaras, "Southeastern Mediterranean Hydrocarbons: A new Energy corridor for the EU?", Slide Show, April 2012, Slide 20, retrieved from: http://www.authorstream.com/Presentation/samarash-1455960-southeastern-mediterranean-hydrocarbons/.

وعند فحص المقترح الثاني بتسييل الغاز لتصديره، يتّضح أنّ هذا الخيار يتطلّب استثمارات كبيرة. وهناك مشاورات أوّليّة بين إسرائيل وقبرص واليونان، إضافةً إلى عددٍ من شركات الطّاقة المحلّية والعالميّة، من أجل دراسة الجدوى الاقتصاديّة لهذا الطّرح. وقد قرّرت الحكومة الإسرائيليّة – في حال اعتماد هذا الخيار – أن يكون بناء منشآت تسييل الغاز على الأراضي الإسرائيليّة (أراضي فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨)، وذلك لأسبابٍ تتعلّق بالأمن القوميّ الإسرائيليّ. وفي هذا الصّدد، بادرت شركة نوبل للطّاقة – بالفعل – التي تدير عددًا من حقول الغاز في إسرائيل، بإنجاز دراساتٍ أوليّة للخيارات المتاحة من أجل تصدير الغاز المسال إلى الأسواق الأوروبيّة والآسيويّة (انظر الخريطة رقم ٣، والتي تبيّن الاختيارات المتاحة لبناء محطّات تسييل الغاز الإسرائيليّ).

خريطة رقم ٣: الخيارات المطروحة من أجل بناء محطّات لتسييل الغاز الإسرائيليّ

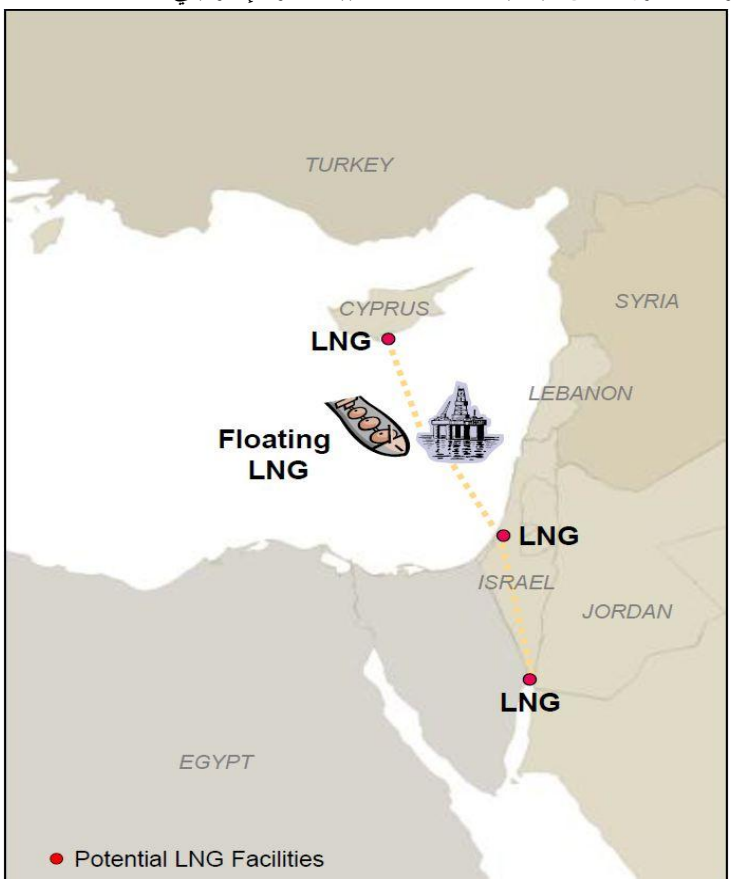

المصدر: عرض شركة نوبل للطاقة أمام اجتماع المستثمرين، آب / أغسطس ٢٠١٢*.

Noble Energy, Investor Meetings, Slide show, August 2012, slide 39, http://www.nobleenergyinc.com/_filelib/FileCabinet/PDFs/Presentations/2012_09_September_books_FINAL.pdf

تدلّ اكتشافات الغاز الأخيرة والمعلومات الجيولوجيّة التي توصّلت إليها شركات النّفط، على وجود فرصٍ عالية لاكتشاف مزيدٍ من الحقول على اليابسة. وفي هذا الإطار، منحت إسرائيل العشرات من التّصاريح للتّنقيب عن النّفط والغاز على اليابسة وفي البحر، كما تشير الخريطة رقم ٤.

* في نسخة وثيقة شركة نوبل التي اطّلعنا عليها على موقع الشركة في شهر آب / أغسطس، كان العرض يضمّ هذه الخريطة، ولكنّها حذفت في الوثيقة المحيّنة المنشورة في شهر أيلول / سبتمبر ٢٠١٢.

خريطة رقم ٤: توزيع رخص استكشاف واستغلال النفط التي منحتها وزارة الطاقة والموارد المائية في إسرائيل

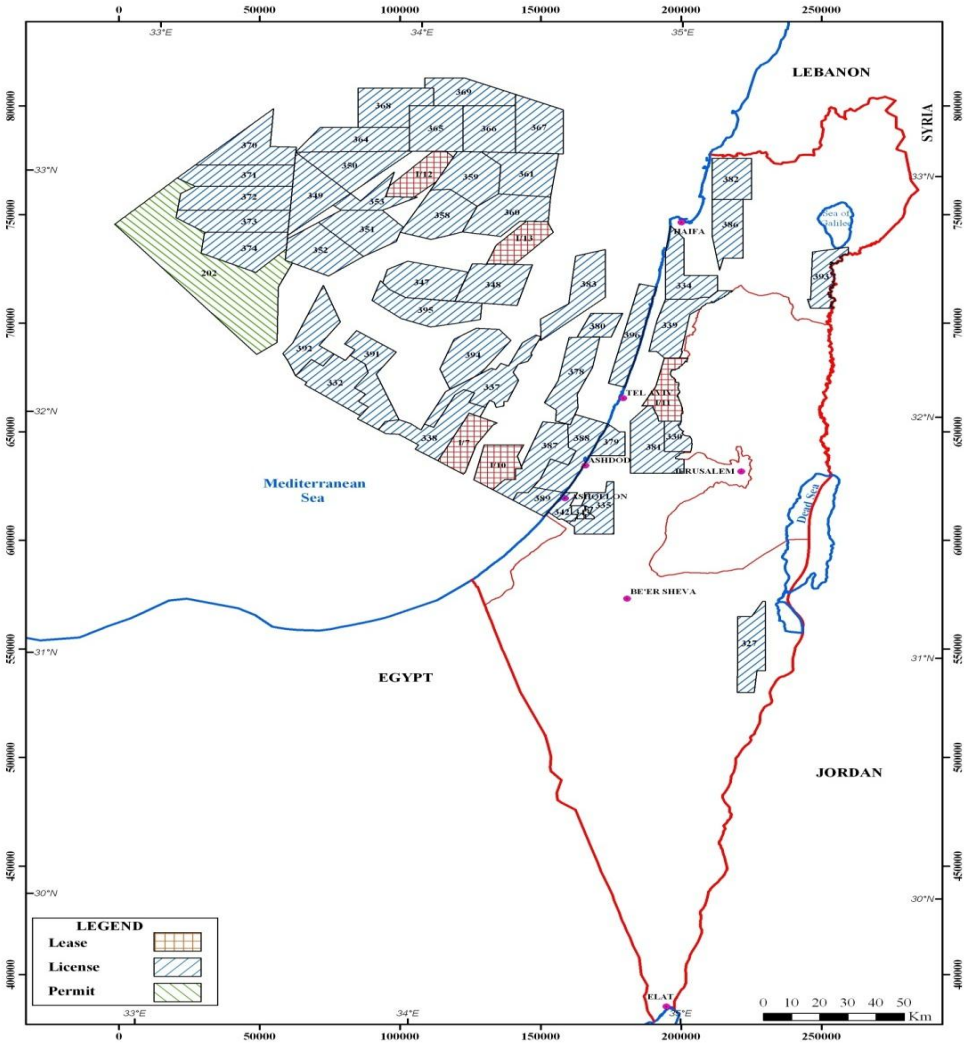

المصدر: http://www.mni.gov.il/mni/heil/NaturalResources/OilSearch/OSMaping/default.htm

٢. سورية

لدى سورية احتياطيّ مؤكّد متواضع من الغاز على اليابسة، ويقدَّر بـ١٠,١ ترليون قدم مكعّب (ما يعادل ٠,٣ ترليون متر مكعّب) بحسب أرقام عام ٢٠١١ (٠,١% من إجماليّ الاحتياطيّ

العالميّ)[١٢]. وقد أنتجت ٢٣٢,٤ مليار قدم مكعّب في عام ٢٠١١ (ما يعادل ٨,٣ مليار متر مكعّب)[١٣]، واستهلكت نحو ٢٥١ مليار قدم مكعّب في عام ٢٠٠٩ (ما يعادل ٨,٩ مليار متر مكعّب)[١٤]، واستوردت الفارق من مصر عبر أنبوب الغاز العربيّ[١٥](انظر الخريطة رقم ٥). على الرّغم من حالة عدم الاستقرار التي تعيشها سورية، ارتفع الإنتاج المحلّي من الغاز بنسبة ١٠% في سنة ٢٠١١، ولكن من المتوقّع أن ينخفض الإنتاج خلال السّنة الحاليّة (٢٠١٢)، نظرًا لتفاقم الأزمة السياسيّة والأمنيّة وانسحاب الشّركات الأجنبيّة جرّاء العقوبات الاقتصاديّة المفروضة من الدول الغربيّة وحلفائها. وتستخدم سورية ربع إنتاجها من الغاز في حقول النّفط من أجل تعزيز إنتاج النّفط، ويُستخدم الباقي لتوليد الكهرباء.

يقدّر الاحتياطيّ المؤكّد من النّفط في سورية بنحو ٢,٥ مليار برميل بحسب أرقام سنة ٢٠١١، ويمثّل ٠,٢% من إجماليّ الاحتياطيّ العالميّ المؤكّد من النفط[١٦]. وفي عام ٢٠١١، أنتجت سورية ٣٣٢ ألف برميل من النفط يوميًّا[١٧]، وحقّقت اكتفاءً ذاتيًّا في النّفط يسمح لها بتصدير كميّات متواضعة إلى السوق الأوروبيّة خاصّةً، وهي الصادرات التي توقّفت بسبب العقوبات الاقتصاديّة على النظام السوري منذ بداية الثورة السوريّة في عام ٢٠١١.

---

[12] "BP Statistical Review of World Energy", BP, June 2012, p. 20, retrieved from: www.bp.com/assets/bp_internet/globalbp/globalbp_uk_english/reports_and_publications/statistical_energy_review_2011/STAGING/local_assets/pdf/statistical_review_of_world_energy_full_report_2012.pf

[13] Ibid., p. 22.

[14] U.S. Energy Information Administration, Department of Energy, US Government, "Syria – Country Analysis Brief", August 2011, retrieved from: http://205.254.135.7/countries/cab.cfm?fips=SY

[15] Ibid.

[16] "BP Statistical Review of World Energy", p. 6.

[17] Ibid., p. 8.

كما أشرنا في بداية هذه الورقة، وبحسب دائرة المسح الجيولوجي الأميركيّة، لدى سورية إمكانيّة اكتشاف حقولٍ جديدة من النّفط والغاز على أراضيها وفي مياهها الإقليميّة. وبعد الاكتشافات الإسرائيليّة الأخيرة في السّاحل الفلسطينيّ، حدّدت وزارة الطّاقة والموارد المعدنيّة السوريّة، في آذار / مارس سنة ٢٠١١، ثلاثَ كتلٍ للتّنقيب عن النّفط والغاز في مياهها الإقليميّة. ولكن الوضع الحاليّ لن يسمح باستئناف عمليّات التّنقيب[١٨].

[18] Brenda Shaffer, "Energy Resources and Markets in the Eastern Mediterranean Region", The German Marshall Fund of the United States, *Policy Brief,* June 2012, p. 4, retrieved from: http://www.gmfus.org/wp-content/blogs.dir/1/files_mf/1339172423Shaffer_EnergyMarketProspects_Jun12.pdf.

خريطة رقم ٥: أنبوب الغاز العربيّ

المصدر:

Brenda Shaffer, "Energy Resources and Markets in the Eastern Mediterranean Region", The German Marshall Fund of the United States, *Policy Brief,* June 2012, p. 4, retrieved from: http://www.gmfus.org/wp-content/blogs.dir/1/files_mf/1339172423Shaffer_EnergyMarketProspects_Jun12.pdf

٣. لبنان:

ليس للبنان أيّ إنتاج محلّي من الغاز أو النّفط، ولم تستكشف فيه المحروقات برًّا أو بحرًا، فهو يستورد كميّاتٍ صغيرةً من الغاز المصريّ عبر سورية من خلال الأنبوب العربيّ للغاز (انظر الخريطة رقم ٥)، ويؤمّن جلّ احتياجاته من النّفط من مصر أيضًا. وبعد اكتشاف إسرائيل للغاز في السّواحل المحاذية للبنان، بدأت الحكومة اللبنانيّة تهتمّ بهذا الموضوع. وفي هذا الصّدد، وافق البرلمان اللبنانيّ على قانون النّفط في آب / أغسطس سنة ٢٠١٠، وكلّفت الحكومة اللبنانيّة شركتين نرويجيّتين بإجراء أوّل مسحٍ زلزاليّ على طول سواحلها في مياهها الإقليميّة[١٩].

٤. مصر:

تُعدّ مصر من الدّول المصدّرة للغاز، ولديها احتياطيّ مؤكّد من الغاز يقدَّر بنحو ٧٧,٣ ترليون قدم مكعّب من الغاز الطبيعيّ (ما يعادل ٢,٢ ترليون متر مكعّب) بحسب أرقام ٢٠١١[٢٠]، والموجود أساسًا (٨٠%) في منطقة الدّلتا وفي البحر. وقد ارتفع إنتاج الغاز في مصر واستهلاكه بعد الاكتشافات المهمّة في البحر مقابل سواحل غرب الدلتا في عام ١٩٩٧[٢١]. ووصل إنتاج الغاز إلى ١٧١٦,٤ مليار قدم مكعّب في عام ٢٠١١ (ما يعادل ٦١,٣ مليار متر مكعّب)[٢٢]. استهلكت مصر ١٣٨٨,٨ مليار قدم مكعّب من الغاز في عام ٢٠١١ (ما يعادل

---

19 Ministry of Energy and Water, Republic of Lebanon, Technical Data, retrieved from: http://www.lebanon-exploration.com/Technical_Data.htm

20 "BP Statistical Review of World Energy", p. 20.

٢١ كانت أوّل الاكتشافات في حوض شرق المتوسّط، أي قبل الاكتشافات الإسرائيليّة الأولى في الساحل الفلسطينيّ في عام ١٩٩٩.

22 "BP Statistical Review of World Energy", p. 22.

٤٩,٦ مليار متر مكعّب)[٢٣]، أي ٨٠% من إنتاجها، وصدّرت الباقي إلى كلٍّ من الأردن وسورية ولبنان عبر الأنبوب العربيّ للغاز، وإلى إسرائيل عبر الأنبوب الذي يربط العريش بعسقلان (انظر الخريطة رقم ٥)، وإلى عددٍ من الدول الأوروبيّة بنسبة ٥١% من صادراتها الإجماليّة من الغاز[٢٤]. يمثّل الغاز الطبيعيّ ٤٩% من مزيج الطّاقة في مصر، و٧٠% من إنتاج الكهرباء مصدره الغاز كوقود. بدأت مصر في تصدير الغاز الطبيعيّ في عام ٢٠٠٣ من خلال شبكة أنابيب الغاز العربيّة، وفي عام ٢٠٠٥ من خلال مركّب تسييل الغاز في دمياط.

ارتفع الاستهلاك المحلّي من الغاز في السّنوات الماضية بشكلٍ ملحوظ، ما دفع الحكومة المصريّة إلى وقف إمضاء أيّ عقود جديدة لتصدير الغاز في عام ٢٠٠٨. وقد يكون قرار الحكومة المصريّة الأخير، بعد الإطاحة بنظام مبارك، بوقف تصدير الغاز إلى إسرائيل مرتبطًا بتزايد الاستهلاك المحلّي، علاوةً على اعتراض النّظام الجديد في مصر على الأسعار التفضيليّة المتدنّية جدًّا، مقارنةً بالأسعار العالميّة، والتي كانت إسرائيل تستفيد منها بموجب اتفاقيّة استيراد الغاز المصريّ المبرمة مع النّظام السّابق.

يعدّ الاحتياطيّ المؤكّد من النّفط لدى مصر متواضعًا مقارنةً بالغاز، إذ يبلغ ٤,٣ مليار برميل (أي ٠,٣% من الاحتياطيّ المؤكّد العالميّ)[٢٥]، ولكنّ الإنتاج الذي وصل إلى ٧٣٥٠٠٠ برميل

---

[23] Ibid., p. 23.

[24] Energy Information Administration, Department of Energy, US Government, "Egypt – Country Analysis Brief", retrieved 18/07/2012 from: http://www.eia.gov/countries/cab.cfm?fips=EG

[25] "BP Statistical Review of World Energy", p. 6.

في اليوم في عام ٢٠١١[٢٦]، يؤمّن كامل الاستهلاك المحلّي الذي وصل إلى ٧٠٩٠٠٠ برميل من النفط في اليوم في العام نفسه[٢٧].

ما زال لدى مصر إمكانيّة اكتشاف المزيد من حقول النّفط والغاز في حوض النّيل المتكوّن من منطقة الدّلتا وشواطئ الدّلتا وسيناء (انظر الخريطة رقم ٦) بحسب دائرة المسح الجيولوجيّ الأميركيّة، والذي يحتوي على متوسّط ١,٨ مليار برميل من النفط القابل للاستخراج تقنيًّا، مع أقصى احتمال قد يصل إلى ٤,٣ مليار برميل من النّفط القابل للاستخراج تقنيًّا. وتقدّر دائرة المسح الجيولوجيّ الأميركيّة احتياطيّ الغاز في هذه المنطقة بمتوسّط ٢٢٣ ترليون قدم مكعّب (ما يعادل ٩ ترليون متر مكعّب) من الغاز القابل للاستخراج تقنيًّا، وقد يصل، وفي أقصى تقدير، إلى ٤٢٥ ترليون قدم مكعّب من الغاز (ما يعادل ١٥ مليار متر مكعّب) القابل للاستخراج تقنيًّا[٢٨].

---

[26] Ibid., p. 8.

[27] Ibid., p. 9.

[28] U.S. Geological Survey, “Undiscovered Oil and Gas of the Nile Delta Basin, Eastern Mediterranean”, fact sheet, no. 3027 (2010), p2, retrieved from: http://pubs.usgs.gov/fs/2010/3027/pdf/FS10-3027.pdf.

خريطة رقم ٦: جيولوجيا حوض النّيل

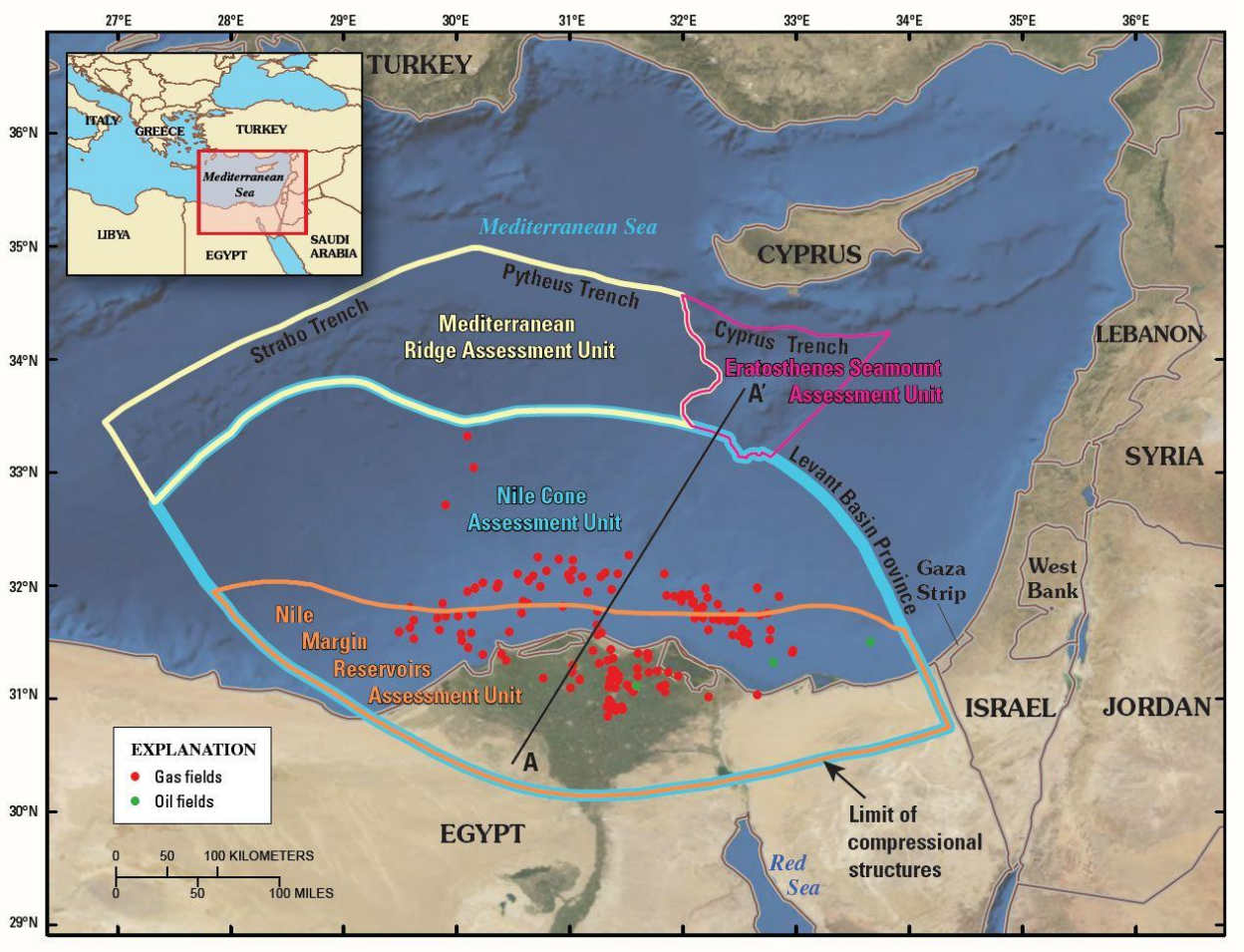

المصدر: دائرة المسح الجيولوجي الأميركيّة

U.S. Geological Survey, "Undiscovered Oil and Gas of the Nile Delta Basin, Eastern Mediterranean", fact sheet, no. 3027 (2010), p2, retrieved from: http://pubs.usgs.gov/fs/2010/3027/pdf/FS10-3027.pdf

٥. الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة:

اكتشفت شركة بريتش غاز (British Gas BG) أوّل حقلٍ للغاز في المياه الإقليميّة لقطاع غزّة في عام ٢٠٠٠، والذي يقدّر احتياطيّه بنحو ١,٢ ترليون قدم مكعّب (٣٦ مليار متر مكعّب) من الغاز الطبيعيّ. لم يتّخذ بعد قرار لتطوير الحقل وبداية الإنتاج نظرًا لاعتراض إسرائيل التي

تخشى أن تستفيد حكومة حماس في غزّة من عائدات الغاز. وتعتمد، حاليًّا، كلٌّ من الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة على إسرائيل في استهلاكهما للكهرباء باستثناء مدينة أريحا التي تعتمد على الأردن، إضافةً إلى مولّد كهرباء واحد يعمل بالديزل في قطاع غزّة. سوف تبقى الاكتشافات الأخيرة من الغاز قبالة سواحل غزّة غير مستغلّة نظرًا لحالة الانقسام الفلسطينيّ، وذلك على الرّغم من حاجة الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة إلى هذه الثّروة حتّى يقلّلا اعتمادهما على مصادر الطاقة الإسرائيليّة، ويساهما في بناء اقتصادٍ وطنيّ فلسطينيّ موحّد بعيدًا عن الاعتماد المفرط على الاقتصاد الإسرائيليّ.

II. التّداعيات الإقليميّة لاكتشافات الغاز الإسرائيليّة:

لا تزال منطقة حوض شرق البحر المتوسّط في أوّل مراحل الانتقال إلى منطقةٍ منتجة للمحروقات وللغاز خاصّةً. ولن تغيّر الاحتياطات المكتشفة إلى حدّ الآن في كلٍّ من إسرائيل وقبرص، خريطة أسواق الطّاقة العالميّة. ولكن، هناك احتمال قويّ لاكتشافاتٍ أخرى ذات بال في المستقبل القريب في كلا البلدين، سوف يكون لها الأثر الكبير في معادلة الطّاقة في كلٍّ من أوروبا وآسيا، وسوف تغيّر جذريًّا نمط إنتاج الطّاقة واستهلاكها في المنطقة، وخاصّةً في إسرائيل وقبرص. في الوقت نفسه، أدّت أوّل الاكتشافات في إسرائيل إلى تأزيم الوضع بين كلٍّ من لبنان وإسرائيل من جهةٍ، وتركيا وقبرص من جهةٍ أخرى. في هذا الصّدد، قد يجد الخلاف التركيّ القبرصيّ حلًّا على المدى المتوسّط في إطار مساعي الأمم المتّحدة والاتّحاد الأوروبيّ من أجل إعادة توحيد شطرَي جزيرة قبرص، غير أنّه من المستبعد حلّ الخلاف اللبنانيّ الإسرائيليّ على حدودهما البحريّة في المدى المتوسّط أو حتّى الطّويل، لأنّ الحلّ يتطلّب إنهاء حالة الحرب بينهما والاتّفاق المشترك على التوجّه إلى محكمة العدل الدوليّة من أجل الفصل في المناطق المتنازع عليها إذا فشلت المفاوضات الثنائيّة في التوصّل إلى حلّ. هذا السّيناريو صعب التّحقيق، نظرًا لاستمرار احتلال إسرائيل لأراضٍ لبنانيّة وعربيّة منذ أكثر من ستّين سنة، وخاصّةً

مع موجة الرّبيع العربيّ التي سوف تغيّر معادلة الصّراع العربيّ الإسرائيليّ، وتجعل من الصّعب على الأنظمة العربيّة الجديدة –والقديمة– التّساهل مع إسرائيل أو التّفريط في الحقوق العربيّة. ويمثّل القرار المصريّ بتعليق تصدير الغاز إلى إسرائيل بعد سقوط نظام مبارك مؤشّرًا على هذا التوجّه الجديد. هذا لا يعني أنّ إسرائيل ولبنان لن يتمكّنا من إنتاج الغاز في مياههما الإقليميّة، ولكن فرص الصّراع تتزايد كلّما تحقّقت اكتشافات في المناطق المتنازع عليها، وهذا احتمال وارد جدًّا علمًا أنّ الحدود البحريّة بين البلدين لم ترسّم بعد. علاوةً على ذلك، هناك احتمال ظهور بؤرة توتّرٍ ونزاعٍ بين تركيا وقبرص، وبين تركيا وإسرائيل في حال قيام شراكة بين هذه الأخيرة وقبرص من أجل استغلال حقول الغاز المشتركة، نظرًا للخلاف التركيّ القبرصيّ بشأن مستقبل الجزيرة المقسّمة إلى شطرٍ تركيّ وآخرَ يونانيّ منذ عام ١٩٧٤.

١. آثار اكتشاف الغاز في إسرائيل

سيترتّب على اكتشافات الغاز الطبيعيّ الأخيرة والاكتشافات المرتقبة بالاعتماد على المعطيات الجيولوجيّة ونتائج عمليّات التنقيب الأخيرة، آثارٌ في إسرائيل وفي المنطقة. ستمكّن هذه الاكتشافات إسرائيل من تحسين أمن الطّاقة لديها إلى حدٍّ كبير، وتؤدّي إلى توسيع استعمال الغاز الطبيعيّ كمصدرٍ للطّاقة للاستهلاك المحلّي. فقد أدّى اكتشاف حقلَي "ماري – ب" و"نوح" في العقد الماضي إلى إدخال استخدام الغاز الطبيعيّ في إسرائيل في السّنوات الأخيرة نظرًا لمزاياه. واستثمرت مبالغ كبيرة، تقدّر بنحو ١,٣ مليار دولار[٢٩]، في تهيئة البنية التحتيّة، مثل تعديل محطّات الطّاقة، وإنشاء شبكات النّقل والتّوزيع لتسهيل استخدام الغاز الطبيعيّ كمصدرٍ

[٢٩] وزارة الماليّة الإسرائيليّة، تقرير شيشينسكي، ٢٠١٠، ص ١٩.

رئيس للطّاقة في إسرائيل. ومن المتوقّع أن تتواصل هذه العمليّة وتتوسّع على نحوٍ متزايد مع بناء محطّاتٍ جديدة لتوليد الكهرباء تعتمد على الغاز وقودًا، وخاصّةً بعد الاكتشافات الأخيرة.

أمّا في المجال الاقتصاديّ، فإنّ استخدام الغاز الطبيعيّ المنتج محلّيًّا سيؤدّي إلى انخفاض تكلفة الطّاقة، وعليه ستتحسّن كفاءة الصّناعة الإسرائيليّة محليًّا وعالميًّا. كما ستوفّر المداخيل المرتقبة من عمليّة تصدير الغاز للأسواق العالميّة لإسرائيل استقلاليّة ماليّة، وقدرةً على تطوير اقتصادها وقدراتها العسكريّة من دون اللّجوء إلى المساعدات الخارجيّة، إذ ستعرف أوّل مرّة في تاريخها استقلالًا تامًّا في مصادر الطّاقة على المدى الطّويل، إضافةً إلى مصدر دخل بفضل تصدير الغاز لسنوات عديدة بإجمالي يقدَّر بمئات المليارات من الدّولارات. من الصّعب تحديد المداخيل الماليّة التي سوف تجنيها إسرائيل من الاكتشافات الحاليّة والمستقبليّة من الغاز، لكن، وبحسب تقرير شيشينسكي، تقدَّر القيمة الماليّة للمخزون الموجود في حقل تامار (Tamar) وحده بنحو ١٣٠ مليار شيكل إسرائيليّ جديد (أي ما يعادل نحو ٣٢ مليار دولار أميركيّ) على مدى ثلاثين سنة، بحسب المعطيات الحاليّة[٣٠]، علمًا أنّ هذا المبلغ سوف يقسّم بين الشّركات التي تسيّر الحقل وإسرائيل. في عام ٢٠١٠، وبحسب وزارة الماليّة الإسرائيليّة، حصَّلت الحكومة الإسرائيليّة، في شكل ضرائبَ متعدّدة، نحو ٤٠% من قيمة النّشاط الاقتصاديّ للغاز المنتج في ذلك العام، وهي نسبة تساوي ما تحصّله بريطانيا حاليًّا من نشاط صناعة الغاز فيها[٣١]. على سبيل المقارنة، وبالاستناد إلى القيمة الماليّة للاحتياطيّ المؤكّد الحالي من الغاز في إسرائيل التي تقدّر بنحو ٤٠ مليار دولار أميركيّ، سوف تجني الحكومة الإسرائيليّة نحو ١٦ مليار دولار أميركيّ في السّنوات القادمة[٣٢]. لا شكّ في أنّ ثروة الغاز سوف تحقّق لإسرائيل مداخيلَ معتبرة

---

[٣٠] وزارة الماليّة الإسرائيلية، تقرير شيشينسكي، ٢٠١٠، ص ١٣٥.

[31] Shmuel Even, "Israel's Natural Gas Resources: Economic and Strategic Significance", *Strategic Assessment*, Vol. 13, no. 1 (July 2010), p. 14.

[٣٢] Ibid.

على مدى العقود القادمة، وتمنحها قوّةً واستقلاليّة ماليّة لم تتوفّر لها منذ نشأتها. ومن المرجّح أنّ "تصدير الغاز سوف يغيّر الوضع الإستراتيجي لإسرائيل" كما جاء في تقرير شيشينسكي[٣٣]. أضف إلى ذلك أنّ الاعتماد على الغاز المنتج محليًّا سوف يساهم إيجابيًّا في ميزان المدفوعات، وسوف توفّر إسرائيل ملايين الدولارات المخصّصة سنويًّا لاستيراد الطّاقة، خاصّةً إذا تزايد اعتماد الاقتصاد الإسرائيليّ على الغاز بدل النّفط المستورد. وفي هذا الإطار، يرى الباحث شمويل إيفن Shmuel Even أنّ تطوير صناعة الغاز والتّقليل من الاعتماد على النّفط هما جزءٌ من مجهودٍ إستراتيجيّ عامّ هدفه الحدّ من الاعتماد على النّفط[٣٤].

على المستوى السّياسي، من الصّعب التكهّن باحتمال توقّف المساعدات الأميركيّة الماليّة السنويّة لإسرائيل. ولكن، إن استمرّت هذه المساعدات الماليّة – ومن المرجّح أنّها سوف تستمرّ حتّى لو تمتّعت إسرائيل بمداخيلَ إضافيّة بفضل تصدير الغاز في المستقبل – فإنّ المساعدات الأميركيّة لن تكون حيويّة بالنّسبة إلى الاقتصاد الإسرائيليّ كما هي حاليًّا.

وفي المجال العلميّ، سيترتّب عن حافز تطوير صناعة الغاز في إسرائيل تنمية البحث العلميّ والتكنولوجيا المتّصلة باستخدام الغاز في قطاعاتٍ مختلفة كقطاع النّقل. ولقد بدأت الحكومة الإسرائيليّة تخصّص الأموال من أجل تطوير تكنولوجيا السيّارات الكهربائيّة من خلال مبادرة "أفضل مكان"[٣٥] Better place initiative. علاوةً على ذلك، سوف تحتاج إسرائيل إلى ترتيباتٍ أمنيّة عالية من أجل تأمين حقول الغاز ومنصّات الإنتاج والبنية التحتيّة ذات الصّلة.

---

[٣٣] وزارة المالية الإسرائيلية، تقرير شيشينسكي، ٢٠١٠، ص ٢٠.

[34] Ibid., p. 17.

[35] Brenda Shaffer, “Israel – New natural Gas Producer in the Mediterranean”, p. 5385.

وعليه، سوف يجري تطوير المهارات والتكنولوجيا في هذا المجال، تحقّق فرصًا جديدة للشّركات الإسرائيليّة الناشطة في مجال الأمن.

أمّا في مجال البيئة والمياه، فقد تكون لهذه الاكتشافات مساهمة إيجابيّة في قضيّة الصّراع على الماء في المنطقة، إذا استخدم الغاز في محطّات لتحلية مياه البحر. وستزيد نسبة الغاز في مزيج طاقة المنطقة، وهو ما سيؤدّي إلى انخفاضٍ في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتخفيف تلوّث البيئة في المنطقة.

٢. الخلاف اللبنانيّ – الإسرائيليّ على الحدود البحريّة

تضاعف التوتّر بين لبنان وإسرائيل منذ الاكتشافات الأخيرة للغاز وتواصل عمليّات الاستكشاف قبالة السّواحل الإسرائيليّة في منطقةٍ يعتبرها لبنان جزءًا من مياهه الإقليميّة (انظر الخريطة رقم ٧ التي تبيّن المنطقة المتنازع عليها بين لبنان وإسرائيل في البحر الأبيض المتوسّط). ويعاني لبنان من خللٍ هيكليّ في مؤسّسات الدّولة، فهي ضعيفة بسبب الصراعات والتوازنات الطائفيّة الداخليّة، ولا تسيطر أمنيًّا على جميع التّراب الوطنيّ. في هذا الإطار، يخشى أن تفاقم الثروة المحتملة من الغاز الصّراع الداخليّ على تقسيم الثّروة والتصرّف فيها. علاوةً على ذلك، لا يمتلك لبنان القدرة العسكريّة ولا الخبرة من أجل تأمين منشآته النفطيّة التي سوف تبنى في المستقبل لإنتاج الغاز. وشرط ذلك أن يوحّد لبنان جبهته الداخليّة، ويعزّز قدراته الإداريّة لتنظيم قطاع الطّاقة واستغلال ثروة الغاز المحتملة بكفاءةٍ وشفافيّة، وهذا ما يبدو صعب التّحقيق في الوضع الرّاهن.

يحكم الحدود بين لبنان وإسرائيل اتّفاق وقف إطلاق النار بموجب قرار مجلس الأمن الدوليّ ١٧٠١ الذي صدر في أعقاب العدوان الإسرائيليّ على لبنان في عام ٢٠٠٦. ولكن، لا يوجد أيّ اتّفاق نهائيّ على ترسيم الحدود البرّية أو البحريّة. ونقاط الخلاف في هذا الصّدد متعدّدة، خاصّةً فيما يخصّ الحدود البحريّة كما هو واضح من الخريطة رقم ٧. وقد أطلق رئيس مجلس النواب نبيه بري عدّة تصريحات بشأن موضوع الغاز وضرورة تنبّه لبنان لهذا الموضوع. وأعلن نعيم

قاسم، نائب الأمين العام لحزب الله، في شهر تمّوز / يوليو من سنة ٢٠١١[٣٦] أنّ الحزب ودولة لبنان سيقفان بالمرصاد لأيّ محاولة من إسرائيل للمساس بحقوقها في مياهها الإقليمية مهما كان الثمن.

حريّ بنا في هذا الإطار أن نذكر أنّ جميع الاكتشافات الإسرائيليّة للغاز على السّاحل الفلسطينيّ ليست موجودة في المنطقة الحدوديّة المتنازع عليها بين إسرائيل ولبنان، وأنّه لم يكتشف أيّ مخزون للغاز في المياه الإقليميّة اللبنانيّة إلى غاية الآن. والتوتّر الأخير بين إسرائيل ولبنان، والذي تجسّد في تصريحات عددٍ من الشخصيّات السياسيّة، اللبنانيّة خاصّةً، جاء نتيجة احتمال اكتشاف مخزونٍ مشترك بين إسرائيل ولبنان في المستقبل والتّعقيدات التي سوف تواجهها الدولتان لاستغلال هذا المخزون الافتراضيّ في ظلّ غياب أيّ اتفاقيّة سلام واتّصالات مباشرة. ولكن، يبدو أنّ ردّة الفعل اللبنانيّة في هذا المجال تعود إلى حسابات داخليّة في المقام الأوّل، ولا ترتبط بأجندة وطنيّة لبنانيّة أو إقليميّة عربيّة ذات صلة بالصّراع العربيّ الإسرائيليّ.

---

[36] "Hezbollah: Lebanon will not let Israel seize its natural gas", *Haaretz*, 14/7/2011:

http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/hezbollah-lebanon-will-not-let-israel-seize-its-natural-gas-1.373201

خريطة رقم ٧: المنطقة المتنازع عليها بين لبنان وإسرائيل في البحر الأبيض المتوسّط.

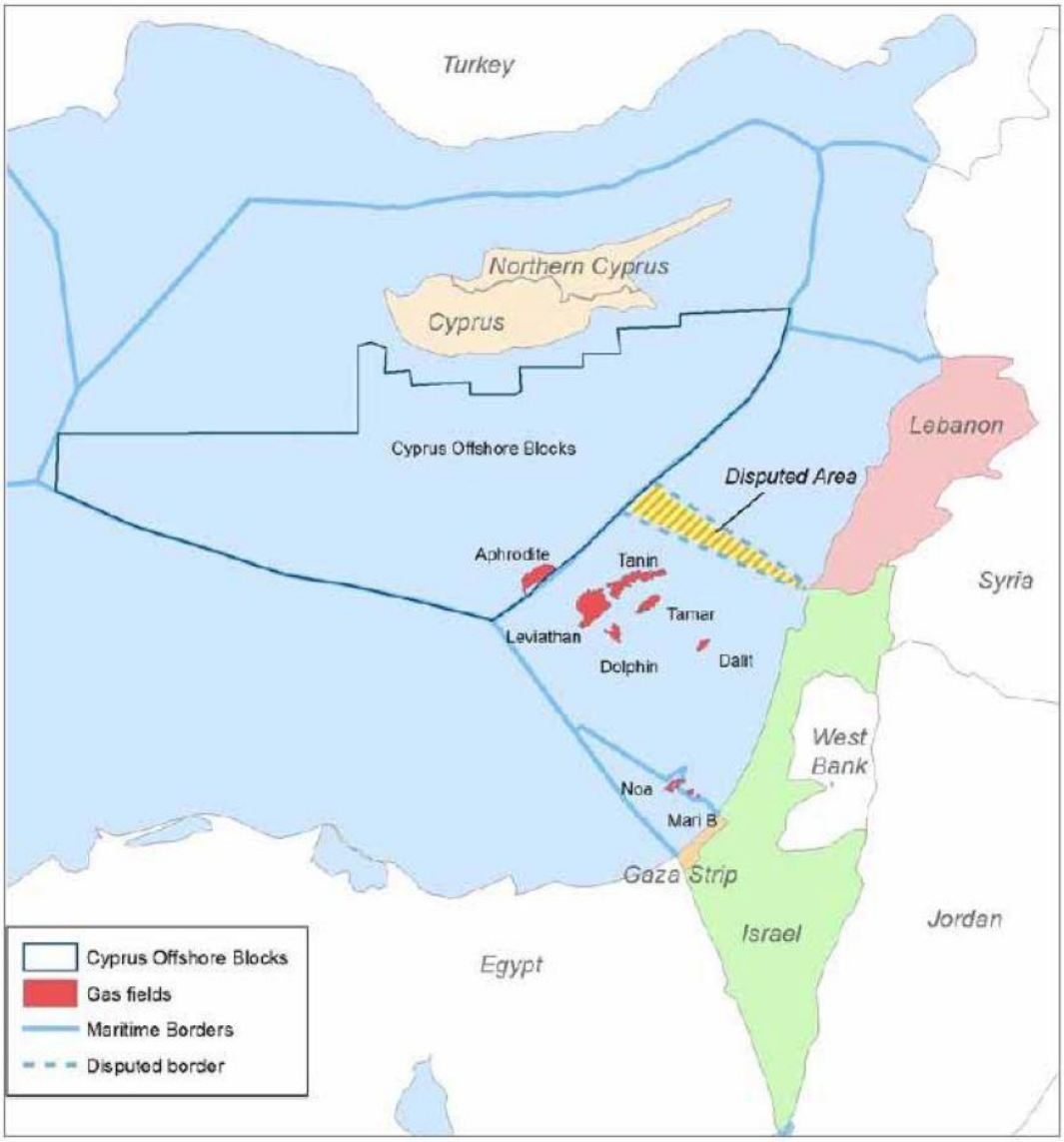

المصدر:

PFC Energy, "Memo Petroleum Risk Manager", June 2012: http://www.gmfus.org/wp-content/blogs.dir/1/files_mf/1339170753Leigh_SummaryDocument_Jun12_maps.pdf

٣. الخلاف التركيّ – القبرصيّ

تمثّل اكتشافات الغاز الأخيرة في شرق المتوسّط قبالة سواحل إسرائيل وقبرص تحدّيًا كبيرًا لتركيا، سواء من حيث علاقاتها مع دول المنطقة أو مع دولٍ أخرى كالولايات المتّحدة الأميركيّة. فقد تزامنت هذه الاكتشافات مع تدهورٍ في العلاقة ما بين تركيا وإسرائيل على خلفيّة الهجوم الإسرائيليّ على سفينة "مرمرة" التركيّة قبالة سواحل غزّة في أيار / مايو ٢٠١٠، والذي قُتل فيه

تسعة مواطنين أتراك. كما يتواصل فشل الأمم المتّحدة، إلى غاية الآن، في إيجاد حلٍّ نهائيّ للقضيّة القبرصيّة، علاوةً على حالة الانسداد في ملفّ انضمام تركيا إلى الاتّحاد الأوروبيّ.

اعترضت تركيا على الاتفاقيّات الثنائيّة لترسيم الحدود البحريّة التي توصّلت إليها قبرص مؤخّرًا مع إسرائيل ولبنان ومصر لأنّها لا تعترف بجمهوريّة قبرص، ولأنّها ترى ضرورة التوصّل إلى تسوية سياسيّة شاملة بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيّين قبل الشّروع في استغلال ثروات الغاز المحتملة حتّى لا يضيع حقّ القبارصة الأتراك في هذه الثروة (انظر الخريطة رقم ٨ بخصوص المنطقة المتنازع عليها بين تركيا وقبرص ومصر). لقد هدّدت تركيا بوقف عمليّات التّنقيب عن الغاز في المياه الإقليميّة القبرصيّة اليونانيّة، وقامت بتصديق اتفاقيّة ترسيم الحدود البحريّة مع جمهوريّة قبرص التركيّة (التي تعترف بها تركيا فقط). وفي تشرين الثّاني / نوفمبر ٢٠١١، أبرمت اتفاقيّة مع شركة شل (Shell) للتّنقيب عن النفط والغاز في مياهها الإقليميّة قبالة سواحلها في البحر الأبيض المتوسّط. وفي هذا الإطار، أعلنت الحكومة التركيّة على لسان وزير الطّاقة أنّها لن تسمح بمرور الغاز الإسرائيليّ عبر شبكة الأنابيب التي تمرّ على أراضيها من أجل الوصول إلى الأسواق الأوروبيّة، وأنّها رفضت طلبات شركات خاصّة للسّماح لها بعبور الغاز الطبيعيّ المنتج في إسرائيل عبر تركيا إلى أوروبا[٣٧]. لقد انتهجت تركيا تكتيكات تخويف فقط ولم تتحرّك سفنها أو طائراتها الحربيّة كما هدّدت بذلك، عندما نقلت شركة نوبل للطاقة الأميركيّة منصّة نفطيّة من السّواحل الإسرائيليّة إلى السّواحل القبرصيّة اليونانيّة علمًا منها أنّ أيّ عمليّة عسكريّة تركيّة تستهدف شركة أميركيّة سوف تلقي بظلالها على علاقاتها مع الولايات المتّحدة الأميركيّة شريكها في الحلف الأطلسي. ومع ذلك، أرسلت تركيا سفينة استكشاف تابعة لها إلى المياه الإقليميّة اليونانيّة على مقربةٍ من حقول الغاز الإسرائيليّة في أيلول / سبتمبر عام ٢٠١١. ولكن هذه الخطوة التركيّة أثارت استجابةً إسرائيليّة فوريّة، فقد حلّقت طائرتان حربيّتان إسرائيليّتان فوق السّفينة التركيّة وفي الأجواء القبرصيّة التركيّة، فردّت تركيا بإرسال طائرتين

[٣٧] http://www.naturalgasasia.com/turkey-will-not-allow-transit-of-israeli-gas-to-europe-3483

حربيّتين وراء الطائرات الإسرائيليّة. في هذا الصّراع التركيّ القبرصيّ، وقف كلٌّ من الولايات المتّحدة الأميركيّة والاتّحاد الأوروبيّ إلى جانب الحكومة القبرصيّة اليونانيّة، ليس بسبب تأثير اللوبيّ الصهيونيّ فحسب، ولكن لأنّ غاز شرق المتوسّط قد يساهم في تعزيز أمن الطّاقة الأوروبيّ وخفض التبعيّة للغاز الروسيّ والشّمال الأفريقيّ.

خريطة رقم ٨: المنطقة المتنازع عليها بين تركيا وقبرص ومصر

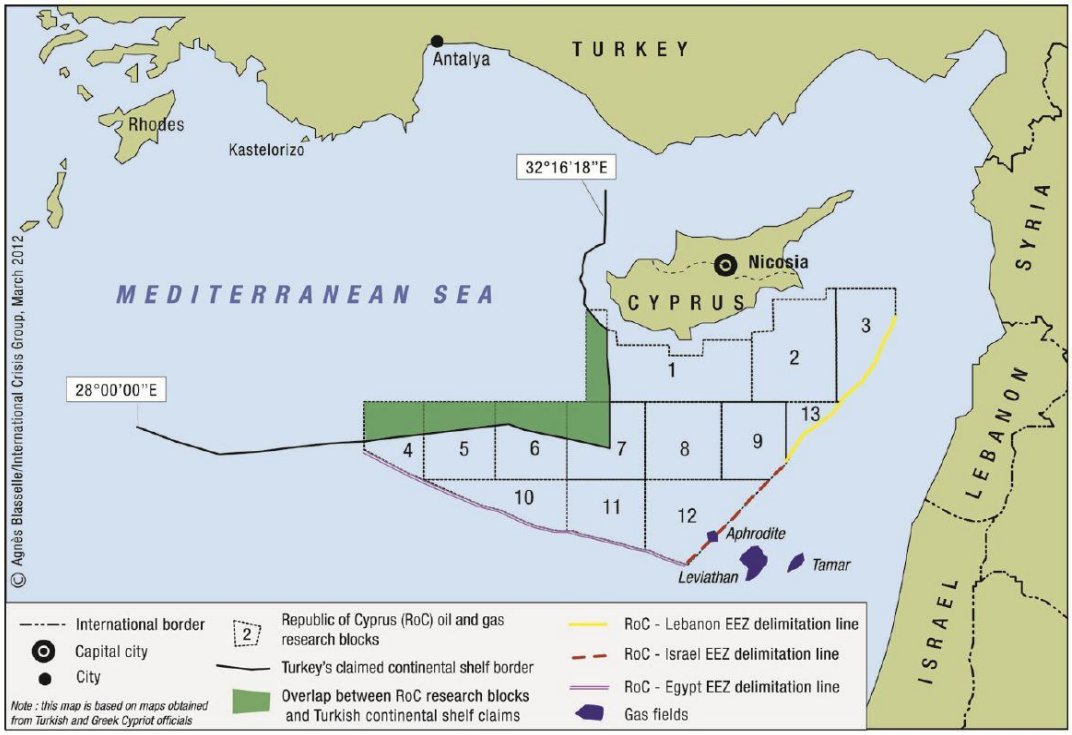

المصدر:

International Crisis Group, "Aphrodite's Gift: Can Cypriot Gas Power a New Dialogue?", *Europe Report*, no. 216 (2 April 2012), p. 20.

من غير المتوقّع أن تتّخذ تركيا أيّ خطوات عسكريّة من أجل وقف عمليّات التّنقيب على السّواحل القبرصيّة اليونانيّة، علمًا أنّها عضو في حلف الناتو، وليس من مصلحتها الدّخول في مواجهة عسكريّة مع إسرائيل التي تحظى بالدّعم الأميركيّ. والدّليل على ذلك أنّ الحكومة القبرصيّة أجرت جولة مناقصات ثانية في أيار / مايو عام ٢٠١٢ من أجل استكشاف مساحات

إضافيّة من سواحلها، ووجدت صدًى واسعًا لدى عددٍ كبير من شركات الطّاقة في العالم[٣٨]. ويعدّ اهتمام شركات الطّاقة الكبرى بالغاز القبرصيّ مؤشّرًا قويًّا على إمكانيّة اكتشاف مخزون كبير من الغاز والنّفط، وعلى أنّها لا ترى أيّ تهديد أمنيّ تركيّ لاستثماراتها المستقبليّة في المنطقة. بل نلاحظ أنّ تركيا قد كلّفت شركتها الوطنيّة (الشركة التركيّة للنّفط) بالتّنقيب عن النّفط والغاز على شواطئ قبرص التركيّة في نيسان / أبريل عام ٢٠١٢، أملًا في اكتشاف مخزونٍ من المحروقات. غير أنّه من المستبعد أن تشارك شركات الطّاقة الكبرى في أيّ مناقصةٍ قد تجريها تركيا أو حكومة قبرص التركيّة، نظرًا لعدم اعتراف الأمم المتّحدة بهذا الكيان أو بالوجود التركيّ في شمال جزيرة قبرص.

وردًّا على تنامي الخلافات مع تركيا، كثّفت إسرائيل دوريّاتها البحريّة حول حقول الغاز في البحر الأبيض المتوسّط. وباشرت رفع مستوى قدراتها البحريّة العسكريّة من أجل معالجة التّهديدات المحتملة من البحريّة التركيّة ومن الصّواريخ التي قد يطلقها حزب اللّه من لبنان. كما وثّقت علاقاتها العسكريّة مع كلٍّ من اليونان وقبرص، فأجْرت مناورات عسكريّة مشتركة مع اليونان في عام ٢٠٠٨، ووقّعت اتفاقيّة للتّعاون والدّفاع العسكريّ معها في أيلول / سبتمبر عام ٢٠١١. أمّا قبرص، فقد وقّعت مع إسرائيل اتفاقيّة عسكريّة تسمح لسلاح الجوّ والبحريّة الإسرائيليّة بالتدخّل في حال وجود أيّ تهديدات لمنشآت الغاز القبرصيّة في البحر. كما تبادلت الدّولتان الزّيارات الرسميّة ذات المستوى العالي، وأهمّها زيارة رئيس الوزراء الإسرائيليّ، بنيامين نتانياهو إلى قبرص في شباط / فبراير عام ٢٠١٢[٣٩].

---

[٣٨] Mehmet Ögütçü, "Rivalry in the Eastern Mediterranean: The Turkish Dimension", The German Marshall Fund of the United States, *Policy Brief,* June 2012, p. 2.

[39] Ibid.

هناك مصلحة قبرصيّة إسرائيليّة مشتركة من أجل توثيق العلاقة ما بينهما نظرًا لحالة التوتّر التاريخيّة بين قبرص وتركيا وتدهور العلاقة ما بين إسرائيل وتركيا. وإذا أضفنا هذا إلى النّزاع التاريخيّ بين تركيا واليونان، فإنّه من غير المستبعد أن تتبلور في الأفق شراكة إستراتيجيّة ثلاثيّة بين إسرائيل وقبرص واليونان، وهو ما سوف يعدُّ تحوّلًا إستراتيجيًّا مهمًّا بالنّسبة إلى قبرص واليونان، علمًا أنّهما كانتا من الدّول المساندة للقضيّة الفلسطينيّة في إطار الصّراع العربيّ الإسرائيليّ. ويعدّ موقف اليونان الذي اتّخذته تجاه ناشطي السّلام في تمّوز / يوليو عام ٢٠١١ بمنع سفنهم من الإبحار باتّجاه شواطئ قطاع غزّة من أجل كسر الحصار الإسرائيليّ على القطاع، مؤشّرًا واضحًا على التقارب مع إسرائيل والتغيّر في الموقف اليونانيّ من قضية فلسطين والصّراع العربيّ الإسرائيليّ. علاوةً على ذلك، سوف ترى تركيا في التّقارب الإستراتيجيّ المرتقب بين إسرائيل وقبرص واليونان والتحدّي الإسرائيليّ لها، تهديدًا لمصالحها وموقعها في حوض شرق المتوسّط ولسياسة حكومة أردوغان التي تهدف إلى فرض تركيا كقوّة إقليميّة في المنطقة. وتراقب تركيا بقلقٍ التّقارب بين إسرائيل وقبرص واليونان، ويبدو أنّ هامش المناورة لديها محدود من أجل الوقوف ضدّ تحقيق هذا التّقارب وتحوّله إلى تحالف. في المقابل، تسعى الولايات المتّحدة الأميركيّة والاتّحاد الأوروبيّ إلى تخفيض حدّة التوتّر وتشجيع الحوار ما بين إسرائيل وتركيا واليونان، والاستفادة من هذه الثروة في مشاريعَ مشتركة.

يبدو جليًّا من هذه التطوّرات الأخيرة أنّ تركيا في موقعٍ صعب، وهامش الحركة لديها ضيّق إذا أرادت أن تعارض مساعي قبرص لاستكشاف الغاز في مياهها الإقليميّة، فأيّ خطوات في هذا الاتّجاه سوف تضع تركيا في مواجهة لن تتحمّلها، خاصّةً أنّها لا تملك حلفاء إقليميّين في ظلّ الأوضاع الرّاهنة في سورية والأزمة النوويّة في إيران.

٤. البعد الأميركيّ الأطلسي

في ظلّ الوضع الرّاهن المتوتّر في عددٍ من الدول العربيّة بسبب الربيع العربيّ واحتمال توجيه ضربة جوّية إسرائيليّة ضدّ إيران لوقف برنامجها النوويّ، ليس من مصلحة الولايات المتّحدة الأميركيّة أن ينشب نزاع في شرق المتوسّط بعد الخلافات التي برزت بين دول المنطقة على

حدودها البحريّة جرّاء الاكتشافات الأخيرة للغاز في كلٍّ من إسرائيل وقبرص. ومنطقة شرق المتوسّط حيويّة بالنّسبة إلى الولايات المتّحدة الأميركيّة حيث تتقاطع ثلاثة ملفّات مهمّة: أوّلها، "أمن إسرائيل" والصّراع العربيّ الإسرائيليّ؛ وثانيها، القضيّة القبرصيّة وتقسيم الجزيرة؛ أمّا ثالثها، فهو تأمين إمدادات الطّاقة لحلفائها الأوروبيّين[٤٠]. فيما يخصّ الملفّ الأوّل، تخشى الولايات المتّحدة أن يؤدّي النّزاع على الغاز والحدود البحريّة إلى تعقيد الأمور أكثر ممّا هي عليه حاليًّا، وتنشب مواجهة عسكريّة بين عددٍ من الأطراف الإقليميّة. وفي الوقت نفسه، تأمل واشنطن أن تكون هذه الاكتشافات حافزًا من أجل حلّ عقد المنطقة والاستفادة المشتركة من ثروة الغاز، وتكون شركاتها النفطيّة من المستفيدين طبعًا. إضافةً إلى ذلك، ترى واشنطن أنّ ثروة الغاز سوف تدعم أمن الطّاقة الإسرائيليّ وتفوقها اقتصاديًّا وعسكريًّا في المنطقة. لكن الولايات المتّحدة الأميركيّة تفضّل الحفاظ على الأوضاع هادئةً. وفي هذا الصّدد، من اللافت للنّظر أنّها تبنّت الاقتراح اللبنانيّ للأمم المتّحدة لترسيم الحدود البحريّة اللبنانيّة الإسرائيليّة. أمّا عن الملفّ الثاني، فتخشى الولايات المتحدة الأميركيّة أن تتفاقم الأزمة التركيّة القبرصيّة. ولذلك تعمل على تهدئة الأوضاع بين تركيا وقبرص وإسرائيل، خاصّةً أنّها تحاول جاهدةً إعادة تحسين العلاقات بين إسرائيل وتركيا. أمّا فيما يخصّ أمن الطاقة الأوروبيّة، فالولايات المتّحدة الأميركيّة تشجّع التّنسيق الإسرائيليّ القبرصيّ اليونانيّ في المشاريع المستقبليّة لتصدير الغاز المرتقب في هذه الدّول الثّلاث إلى أوروبا، وهو ما سيعزّز أمن الطاقة الأوروبيّ ويقلّل من اعتمادها على الغاز الروسيّ أو الشمال الأفريقيّ. ولا تعارض الولايات المتحدة مشاركة تركيّة في هذا المشروع عندما تكون الظّروف مواتية، ولكنّها تنظر بحذرٍ إلى مشاركة روسيّة محتملة حتّى لا تؤثّر في الجهد الأوروبيّ لتأمين موارد طاقة مستقلّة عن روسيا وشركاتها[٤١].

---

٤٠ Jeffrey Mankoff, “Resource Rivalry in the Eastern Mediterranean: The View From Washington”, The German Marshall Fund of the United States, *Policy Brief,* June 2012, p. 1.

41 Ibid.

وعلى المستوى التّجاري، ترى الولايات المتّحدة الأميركيّة أنّ استكشاف الغاز وإنتاجه فرصة متاحة من أجل مشاركة شركاتها النفطيّة، خاصّةً أنّ الشركات المحلّية تفتقر إلى التكنولوجيا والخبرة في التّنقيب عن النفط والغاز في أعالي البحار، مع أنّ معظم الشّركات الأميركيّة الكبرى لم تبْدِ اهتمامًا كبيرًا بالمشاركة في هذه المشاريع خشيةً منها أن تضرّ بمصالحها في الدول العربيّة عامةً وفي الخليج خاصّةً[٤٢].

تحاول واشنطن أن تقلّل من حالة التوتّر بين كلٍّ من تركيا وقبرص وإسرائيل من دون أن تضغط بقوّة على تركيا نظرًا لدورها في الأزمة السوريّة والملفّ النوويّ الإيرانيّ، علاوةً على دورها في مشروع الدّرع الصاروخيّة للحلف الأطلسي الذي سوف يستعمل الأراضي التركيّة لاستضافة محطّات الرادارات[٤٣]. في المقابل، طمأنت الولايات المتّحدة الأميركيّة كلًّا من إسرائيل واليونان وقبرص، وعبّرت عن التزامها بحماية أمنهم من خلال قوّات الأسطول السادس المرابط في البحر الأبيض المتوسّط. وفي هذا الإطار، أجرت الولايات المتّحدة الأميركيّة مناورات عسكريّة مشتركة مع اليونان (Noble Dina) خلال العام الحالي. كان هدفها التدريب على حماية منصّات إنتاج غاز مشابهة للمنصّات الإسرائيليّة، من هجومٍ تقوم به قوّة عسكريّة لم تحدّد إلّا أنّ لها قدرات عسكريّة مماثلة للجيش التركيّ[٤٤]. وهو تقديرٌ غير واقعيّ، ونشك في أن هذا كان هدف المناورات فعلا، فتركيا عضو أساسيّ في حلف الناتو. جدير بالذّكر أنّ مناورات Noble Dina الأميركيّة الإسرائيليّة اليونانيّة بدأت عام ٢٠١١ بعد انسحاب تركيا عام ٢٠١٠ من المناورات العسكريّة المشتركة التي كانت تقيمها مع كلٍّ من الولايات المتّحدة الأميركيّة وإسرائيل منذ عام

42 Ibid.

43 Ibid., p. 3.

44 Ibid., p. 4.

١٩٩٨ (Reliant Mermaid)، كردّ فعل على العدوان الإسرائيليّ على أسطول الحرّية عام ٢٠٠٩.

٥. البعد الروسيّ

هناك بعدٌ روسيّ لا يُستهان به فيما يخصّ الاكتشافات الأخيرة للغاز في شرق المتوسّط، فقد عبّرت موسكو عن اهتمامها بهذه الاكتشافات ورغبتها في المساهمة في عمليّات الاستكشاف من خلال شركة نوفاتيك (Novatek)، ثاني أكبر شركة غاز في روسيا بعد غازبروم (Gazprom) التي شاركت في الجولة الثّانية من المناقصات التي طرحتها الحكومة القبرصيّة مؤخّرًا[٤٥]. ويعود الاهتمام الروسيّ بغاز شرق المتوسّط إلى رغبة روسيا في أن تكون شريكًا في مشاريع الغاز القادمة، مهما كان حجم الاكتشافات، وتستفيد تجاريًّا منها بدلاً من الدخول في منافسة غير مجدية. بهذه السّياسة تضمن روسيا لنفسها ولشركاتها الاستفادة ماليًّا من هذه المشاريع وحضورها في الصّادرات المرتقبة للغاز إلى الأسواق العالميّة بما فيها السوق الأوروبيّة. في السّياق نفسه، أمضت الشّركة الروسيّة غازبروم Gazprom اتفاقيّة أوّلية غير ملزمة مع مجموعة الشّركات الإسرائيليّة والأميركيّة التي تستغلّ حقول الغاز من أجل شراء الغاز الإسرائيليّ المسال المرتقب من حقل لفياتان (Leviathan)[٤٦]. وفي هذا الصّدد، نذكر أنّ هذه الاتفاقيّة لم تكن ممكنة من

---

[45] Mehmet Ögütçü, "Rivalry in the Eastern Mediterranean: The Turkish Dimension", p. 4.

[46] "Gazprom Signs deal for LNG Exports from Israel's Offshore Fields", *Bloomberg News*, 22/3/2012:

http://www.bloomberg.com/news/2012-03-22/gazprom-signs-deal-for-lng-exports-from-israel-s-offshore-fields.html

"Gazprom Marketing and Trading Discusses marketing of LNG from Israel", *Gazprom's website*, 22/3/2012:

http://www.gazprom-mt.com/WhatWeSay/News/Pages/Gazprom-Marketing-and-Trading-Discusses-Marketing-of-the-LNG-from-Israel.aspx

دون مباركة السّلطات الرسميّة الإسرائيليّة. كما تساهم شركة غازبروم الروسيّة في المناقصة التي طرحتها اليونان من أجل بناء شبكة من أنابيب الغاز في اليونان لتصدير الغاز اليونانيّ والقبرصيّ المرتقب إلى الأسواق الأوروبيّة[٤٧]. في هذا السّياق، لا تعارض كلٌّ من إسرائيل واليونان وقبرص مشاركة روسيّة في مشاريع الغاز المستقبليّة، فهي ترى في هذه المشاركة وسيلةً لعزل الموقف التركيّ في المنطقة وإضعافه. ولكن العلاقات الاقتصاديّة بين روسيا وتركيا قويّة جدًّا، إذ تضاعفت العلاقات الاقتصاديّة بين البلدين ما بين سنوات ٢٠٠٣ و٢٠٠٨ ووصلت قيمة التّبادل التجاريّ بينهما إلى ٣٨ مليار دولار في عام ٢٠١٠، وهو ما يعادل ثلاث مرّات حجم التّبادل التجاريّ التركيّ الأميركيّ، وأصبحت روسيا الشّريك التجاريّ الأوّل لتركيا منذ عام ٢٠٠٧.

لا تنفي هذه العلاقة التركيّة الروسيّة القويّة وجود عدد من الملفّات التي قد توتّر العلاقة بين الدولتين، وخاصّةً ملفّ الثورة السوريّة نظرًا لوقوف تركيا ضدّ نظام الأسد إلى جانب الشعب السوريّ في مطلب تغيير نظام الحكم في سورية، فيما تقف روسيا إلى جانب النظام السوريّ. كما أنّ العلاقات الاقتصاديّة القويّة لا تلغي بالضرورة الرّصيد التاريخيّ من الصّراع والتّنافس في عهد الدولة العثمانيّة والإمبراطوريّة القيصريّة الروسيّة، والذي تواصل طوال فترة الحرب الباردة. وفي هذا الإطار، جاء في كتاب "العمق الإستراتيجيّ" لوزير الخارجيّة التركيّ، أحمد داود أوغلو، أنّ الصراع على النّفوذ مع روسيا ما زال قائمًا بما يستدعي "تشكيل مظلاّت أمنيّة داخل المنطقة وخارجها من أجل موازنة العنصر الروسيّ في المنطقة"[٤٨]. ويذكّر الكاتب أنّ العلاقات التركيّة الروسيّة تأثّرت بأزمة كراباخ، ويقول: "لقد تأثّرت معادلة العلاقات التركيّة – الروسيّة نتيجة

---

47 Mehmet Ögütçü, “Rivalry in the Eastern Mediterranean: The Turkish Dimension”.

٤٨ أحمد داود أوغلو، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، **العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠)، ص ١٥٠.

للمواجهات الآذرية – الأرمنيّة على محور كراباخ في جنوب القوقاز، والمواجهة الروسيّة – الشيشانيّة في شمال القوقاز"[٤٩].

الخلاصة:

تبدو في الأفق ملامح لإعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسيّة للمنطقة، فهناك إمكانيّة لتطوّر التّقارب الإسرائيليّ القبرصيّ اليونانيّ إلى تحالف ثلاثيّ في المدى البعيد، خاصّةً إذا جرت اكتشافات جديدة للغاز في الدّول الثلاث، وإذا لم تحلّ الخلافات التركيّة مع هذه الدول. أمّا فيما يخصّ الدول العربيّة في شرق المتوسّط والوطن العربيّ عامّةً، فلا شكّ في أنّه إذا تجسّد هذا المحور الثلاثيّ على أرض الواقع، وفي المدى البعيد، فإنّ ذلك سوف يُضعف الدول العربيّة إقليميًّا، خاصّةً إذا تواصلت حالة الضّعف والانقسام التي تتميّز بها الدول العربيّة. وسوف يعطي هذا المحور الثلاثيّ، إذا تجسّد، في المدى البعيد عمقًا اقتصاديًّا إستراتيجيًّا مهمًّا لإسرائيل في المنطقة ويفكّ عزلتها الإقليميّة ويعوّضها خسارة الحليف التركيّ. ولا يبدو، في الوقت الرّاهن على الأقلّ، أنّ الدول العربيّة قادرة على القيام بدورٍ فعّال إقليميًّا في إطار نظامٍ عربيّ إستراتيجيّ يستطيع أن يستغلّ نفوذه الاقتصاديّ المتمثّل في ثروته النفطيّة الهائلة من أجل اقتراح شراكة عربيّة قبرصيّة يونانيّة في مجال الطاقة والمجالات الأخرى للحدّ من التّقارب مع إسرائيل، أو على الأقلّ من أجل الوقوف كتلة متماسكة في وجه هذا التّحالف الثلاثيّ المحتمل. وقد يتغيّر الوضع طبعًا في حال إجراء عمليات تنقيب واكتشاف احتياطيّات الغاز على طول الساحل السوريّ واللبنانيّ بعد الثورة السوريّة.

---

[٤٩] المصدر نفسه، ص ١٥٢.

لا يسمح المشهد العربيّ الحالي – في ظلّ الثورات العربيّة – للدّول العربيّة بأن تقوم بدورٍ مؤثّرٍ في مجريات هذه التطورات على الساحل الشرقيّ للمتوسط، وهو ما كان يسمى تاريخيًّا بالساحل السوريّ. لكنّ هذا الوضع يحمل في أحشائه بذور التّغيير الجذريّ نحو أنظمةٍ سياسيّة جديدة قائمة على عقدٍ اجتماعيّ جديد يعتمد على المبادئ الديمقراطيّة والحكم الرّشيد، ويعبّر عن طموحات الشّعوب العربيّة بما سوف يسمح، على المديين المتوسّط والبعيد، بإعادة بناء البيت العربيّ داخليًّا، ومن ثمّ التّأثير إقليميًّا وعالميًّا من أجل حماية المصالح العربيّة في إطار نظرةٍ عربيّة موحّدة بالشّراكة مع قوى إقليميّة تلتقي فيها المصالح. وهذا التّغيير الضروريّ هو الشّرط الرّئيس من أجل إعادة التّوازن الجيوسياسيّ في المنطقة لصالح الدّول العربيّة للوقوف في وجه الأطماع الإسرائيليّة في المنطقة. في هذا الإطار، نلاحظ بعض المؤشّرات الإيجابيّة في الدول العربيّة التي سقطت فيها الأنظمة السّابقة مثل تونس ومصر اللّتين تعرفان تحوّلاتٍ سياسيّة جذريّة إيجابيّة سوف يكون لهما الأثر الكبير في الدّول العربيّة الأخرى وخاصّةً في حالة مصر نظرًا لحجمها وموقعها الإقليميّ. وهناك مؤشّرات للسّياسة الخارجيّة المصريّة الجديدة ما بعد سقوط مبارك تدلّ على عزم الدّولة المصريّة على الابتعاد عن دور العرّاب الأميركيّ في المنطقة، خاصّةً بعد قرار رفع الحصار عن غزّة من الجانب المصريّ على الرّغم من العمليّة الإرهابيّة الأخيرة في سيناء، والتي راح ضحيّتها ١٦ جنديًّا مصريًّا، وانتهاج سياسة خارجيّة مستقلّة عن المصالح الأميركيّة ومسخّرة للدّفاع عن مصالح مصر الوطنيّة والقوميّة.

ولا شيء يمنع أن تطور سورية ولبنان وفلسطين تعاونًا في المستقبل في مواجهة التحدّيات الإسرائيليّة التي نأمل أن تكون هذه الورقة قد نجحت في توضيحها.